# The door of preoccupation with Arabic grammar between illusion and misunderstanding

**Dr. Nadwa Ali Al Masa'eed***

**(Received 19 / 1 / 2023. Accepted 12 / 4 / 2023)**

## □ ABSTRACT □

Preoccupation is one of the difficult grammatical chapters in which the student and the learner transcend the grammatical ruling to delve into issues related to the theory of grammar, such as the factor and what is done. This study came to examine the nature of the phenomenon; To reveal illusion and misunderstanding in this section, and to provide a logical explanation for the different rulings and the multiplicity of its issues; Having presented the concept of this section and its provisions in grammatical thought and the position of grammarians in it, ancient and modern; The study proves that Preoccupation is a linguistic style, and the control in it between nominative and accusative is the speaker's choice.

**Key words**: Preoccupation, grammar difficulty, grammar teaching.

**Copyright** **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

* **Full-time lecturer - Department of Arabic Language - Al al-Bayt University. nadwaali@tishreen.edu**

# باب الاشتغال في النحو العربي بين الوهم وسوء الفهم

**د. ندوة علي المساعيد***

**(تاريخ الإيداع 19 / 1 / 2023. قبل للنشر في 12 / 4 / 2023)**

## □ ملخّص □

باب الاشتغال من الأبواب النحوية العسيرة والتي يتجاوز فيها الدارس والمتعلّم الحكم النحوي إلى الخوض في مسائل تتعلق بنظرية النحو كالعامل والمعمول، وهذا يثقل على المتعلم وينفره من تعلّم النحو، ومع هذا كله فإن باب الاشتغال حاضر في مصنفات النحو قديما وحديثا ولا يمكن تجاوزه ، ومن هنا جاءت هذه الدراسة تبحث في كنه الظاهرة؛ لتكشف الوهم وسوء الفهم في هذا الباب ، وتقدم تفسيرا منطقيا لاختلاف أحكامه وتعدد مسائله؛ بعد أن تعرض مفهوم هذا الباب وأحكامه في الفكر النحوي وموقف النحاة فيه قديما وحديثا؛ لتثبت الدراسة أن الاشتغال أسلوب لغوي والضابط فيه بين الرفع والنصب هو خيار المتكلم.

**الكلمات المفتاحية:** الاشتغال، صعوبة النحو، تعليم النحو.

**حقوق النشر** : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* **محاضر متفرغ - قسم اللغة العربية-جامعة آل البيت.** nadwaali@tishreen.edu

**مقدمة:**

بدا في "باب الاشتغال" – كما ورد في كتب النحاة ومدوناتهم قديما وحديثا– عسرٌ غير مبرر، فقد تناقل النحاة مسائله الكثيرة جيلا بعد جيل، وتداخلت فيه الأبواب، وكثُرت الآراء، وتلقفوا الشواهد القرآنية والشعرية المخالفة لقواعدهم وأكثروا من الجدل فيها، وتشعب النحاة وتكلّفوا في هذا الباب وحملوه ما ليس فيه. فتجلّى في "باب الاشتغال" مظاهر العسر والتعقيد، بما يثقل كاهل المتعلم، وينفره من تعلّم النحو، ليرفع الشكوى من صعوبة النحو وعسره عند الناشئة.

ولقد ذهب بعض رواد التيسير إلى أن باب الاشتغال من الأبواب الثانوية ودعوا إلى حذفها نهائيا من النحو، وهذه الدعوة ليست حديثة العهد، فقد بدأت منذ قرون مضت عند ابن مضاء القرطبي، ثم علا صوتها من جديد في منصف القرن الماضي، واتفق من دعا إلى حذفه على أن (نظرية العامل) وراء وجود هذا الباب فبالغوا في هجومهم عليها ودعوا إلى حذف هذا الباب من النحو العربي من غير أن يقدموا لنا بديلا أو تفسيرا لهذه الظاهرة التي لا شك شاعت في كلام العرب.

**مشكلة الدراسة ومبرراتها**

يشكّل الاشتغال ظاهرة خلافية بين النحاة، والاختلاف بينهم ليس على وجوده بل على تفسير أحكامه بين الرفع والنصب لاسم تقدّم على فعلٍ عمل النصب في ضمير يعود على الاسم المتقدّم، ونتيجة هذا الاختلاف بدا لي هذا العسر غير المبرر في باب الاشتغال، والتعقيد الذي جلبه كثرة الأحكام وتعدد المسائل في هذا الباب.

ووصولا إلى الهدف الذي يسعى له الكثيرون في تيسير تعليم النحو وتقديم قواعده مبسطة للناشئة بما يضمن سلامة اللسان عند الكلام واليد عند الكتابة، وفي ظل غياب دراسة متخصصة تفسر هذه الظاهرة وتقدمها بصورة ميسّرة؛ تأتي هذه الدراسة فتتناول "باب الاشتغال" من نواحيه المختلفة، قصد الكشف عن حقيقة هذا الباب، وتفسير أحكامه بشكل أبسط، بما يعود فيه النفع على الدارس والمتعلم.

**أسئلة الدراسة**

يسعى هذا البحث ليجيب عن السؤال الآتي: هل الاشتغال باب حقيقي في النحو؟ أم هل هو فروع وشتات توهّم النحاة فيها وجمعوها في باب واحد؟ والإجابة على هذا السؤال تقتضي الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1–ما الضابط في اختيار الحكم النحوي في باب الاشتغال بين الرفع والنصب للاسم المشغول عنه

2–ما مظاهر الاضطراب في هذا الباب

3–ما التفسير الجديد الذي يمكن تقديمه لتعدد أحكام هذا الباب

**أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1–الكشف عن مظاهر الاضطراب في باب الاشتغال

2–تقديم تفسير منطقيّ لاختلاف أحكام هذا الباب وتعدد مسائله

3–تبسيط وتيسير تناول باب الاشتغال ليسهل درسه وتعليمه.

**الدراسات السابقة**

تمّ استقراء بعض الدراسات السابقة للتواصل مع الخبرات السابقة ومنها:

1-دراسة حفظي حافظ اشتيه بعنوان "أسلوب الاشتغال في النحو العربي "نقد وبناء"، (اشتية،2011)، وفيه يكشف الباحث عن مظاهر الاضطراب في هذا الباب والتعارض بين قواعد النحاة والاستعمال، وعلى أهمية هذه الدراسة لاسيما في كشفها عن مظاهر الاضطراب في هذا الباب إلا أن الدراسة الحاليّة مختلفة من حيث تفسيرها لتعدد الأحكام النحوية في باب الاشتغال.

2- ودراسة قدمها الباحث جهاد يوسف العرجا بعنوان "ظاهرة الاشتغال في العربية" (العرجا،1991)، وقدمت تصنيفا للأحكام النحوية الخمسة بين الاستعمال والإهمال، مطبقا ذلك على نصوص من عصور الاحتجاج وما تلاها، ليصل إلى نتيجة مفادها استصفاء صورة لظاهرة الاشتغال وفق الاستعمال الجاري، وهذا مختلف تماما عن أهداف الدراسة الحاليّة.

3-وهناك دراسات أخرى تناولت الاشتغال، منها: بحث لعباس علي الأوسي بعنوان "أسلوب الاشتغال ودلالته في العربية" (الأوسي،2012)، وآخر لفاضل صالح بعنوان "أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى"(صالح،1977م)، وكلاهما يربط بين نوع الحكم النحوي وتنوع الدلالات وهي مستنبطة من مصنفات النحويين والبلاغيين.

أما طبيعة هذه الدراسة فهي مختلفة إذ إنها لا تبحث عن تفسيرٍ دلاليّ لتنوع الحكم النحوي بل تبحث عن تفسيرٍ للظاهرة نفسها ومعرفة كنهها وهو ما تجاوزته الدراسات السابقة، وتسعى لتقديم الاشتغال بصورة جديدة؛ وذلك لتيسير تعليم هذا الباب على المبتدئين والناشئة.

**أولا: باب الاشتغال في الفكر النحوي**

- **الاشتغال** لغةً: يُقال شُغلتُ عنك بكذا وكذا"(محمد محي الدين ومحمد عبد اللطيف، 1934)، "واشتغل به وشُغِلَ : كعُني فهو مشغول (الزبيدي،1979)، وجاء في المعجم الوسيط: (شُغِلَ) عنه بكذا: أي تلهّى به، ويقال منه:(ما أشْغَلَه)، و(اشْتَغَلَ) بكذا: عمِل وتلهّى به عن غيره (مجمع اللغة العربية، 2004م)

**الاشتغال في اصطلاح النحو:** " بالبحث في تعريف الاشتغال نجده ليس بعيدا عن معناه اللغوي فهو يدور حول انشغال أو تلّهي فعل بضمير عن اسم يسبقه ولعلّ أنسب التعاريف القديمة للاشتغال: "هو أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه"(ابن عصفور،1972، ج1، ص87).

ومن التعريفات الحديثة: "أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل منشغل عنه بضميره أو بملابسه بحيث لو تفرغ هذا الفعل أو ما في قوته لذلك الاسم لنصبه لفظاً أو محلاً"(اللبدي،1985، ص117)، فيشترط في المشغول عنه أن يكون متقدمًا، فليس منه: أكرمته عليًّا، وأن يكون مفتقرًا لما بعده، فليس من الاشتغال: في المنزل محمد فأكرمه، وهذا معنى أنه لو تفرغ هذا الفعل عن نصب ضميره لنصبه.

**أ- نشأة المصطلح وتطوره**

لم يكن مصطلح الاشتغال واضحا أو محدّدا في البدايات بتصريحٍ لفظي، فلم يظهر مصطلح الاشتغال بوضوح عند سيبويه، (عمرو بن عثمان، ت180هـ/796) بل جاء عنده تحت باب "ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قُدّم أو أُخر، وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم"(سيبويه،1988، ج1، ص80)، قال: "فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبد الله منطلقٌ فهو في

موضع هذا الذي بُني عليه الأول وارتفع به، فإنما قلت عبد الله فنسبته له ثمّ بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"(سيبويه، 1988، ص81)، وبهذا يعبّر سيبويه عن النمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه مرفوعًا، ويقول: "وإن شئت قلت: "زيدًا ضربته"، وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: "ضربت زيدًا ضربته"(سيبويه،1988، ص81) وهو الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوبًا.

وبعد سيبويه لم تغب مسائل الاشتغال عن كتاب معاني القرآن للفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ/822م) من غير أن يتطرق للمصطلح أو الحد، واستشهد بالآيات القرآنية التي جاءت على الاشتغال، يقول:" وإذا رأيتَ اسما في أوله كلام وفي آخره فعل قد وقع على راجع ذكره جاز في الاسم الرفع والنصب. فمن ذلك قوله **وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ** " (الذاريات:47)، وقوله:"**وَٱلۡأَرۡضَ فَرَشۡنَٰهَا فَنِعۡمَ ٱلۡمَٰهِدُونَ**" (الذاريات:48) يكون نصبا ورفعا"(الفراء،1983، ج1، ص240) وكذلك الأمر عند الأخفش( أبو الحسن سعيد بن مسعدة،ت215هـ) فقد كانت مسائل "الاشتغال" حاضرة في تخريج الآيات القرآنية التي تمس الاشتغال، والتي تكررت عنده في مواضع كثيرة من الكتاب(الأخفش،1990) ، فقد تطرق لأحكام الاشتغال بين وجوب الرفع ووجوب النصب وجواز الاثنين(الرفع والنصب) لكنه لم يُعنَ بالمصطلح أو الالتزام بلفظته، "وجرى الأمر على معظم كتب التفاسير والقراءات القرآنية التي تُعنى بالتخريج النحوي للآيات القرآنية(اشتية، 2011م،ص144).

ولم يكن مصطلح الاشتغال قد نضج بعد عند المبرد (محمد بن يزيد، ت285هـ/898م) فلم يفرد له بابا مستقلا بل تناوله في أبواب متفرقة وأطلق عليه: "المفعول الذي شُغل الفعل عنه"(المبرّد،1994، ج2، ص174)، أمّا ابن السراج (محمد بن سهل، ت316هـ/928م) فقد تطرق للاشتغال في باب" التقديم والتأخير" تحت عنوان "ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار" (ابن السراج،1996، ج2، ص252) من غير أن يمس المصطلح بذكرٍ أو إشارة.

ولعل الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق،ت337هـ/948م) أول من أشهر مصطلح الاشتغال فقد أورده في كتاب الجمل وجعل له بابا صريحا تحت عنوان" اشتغال الفعل عن المفعول بضميره(الزجاجي،1926،ص51)، ومن بعد الزجاج صار " الاشتغال" جزءا لا يمكن إغفاله في كتب النحو ومدوناته فقد خصّه الزمخشري (جار الله، أبو القاسم محمود بن عمر، ت 538 /1143 )بفصل في المفصل، لكنّ المصطلح لم يكن استقر بعد فقد أطلق عليه :" ما أضمر عامله على شريطة التفسير"(ابن يعيش، 1980ص30)، وجعله ابو البركات الأنباري (عبد الرحمن بن محمد577هـ/1181م) أحد مسائل الإنصاف فقال: "القول في ناصب الاسم المشغول عنه(الأنباري،2002،ص77)، وعُني به ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان ت646هـ/1249م) في الكافية وأطلق عليه :" ما أضمر عامله على شريطة التفسير" ولعله استعاره من الزمخشري، وتكلّم في حدّه فقال:" وهو كلّ اسم بعده فعل ، أو شبهه، مشتغلٌ عنه بضميره أو متعلقه ، لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: زيداً ضربته، وزيدا مررتُ به"(الأستراباذي،1993،ج1، ص518) وجاء الرضي الأستراباذي (محمد بن الحسن(ت688هـ/1289م) وفصّل في كلام ابن الحاجب في شرحه للكافية (الأستراباذي،1993) حتى إذا وصلنا إلى القرن السابع الهجري صار المصطلح مستقرا ومتداولا بين النحاة فأورده ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ/1273م) في ألفيته وخص" الاشتغال" باثني عشر بيتا (ابن عقيل،1980)، مطلعها:

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه: بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمرا حتما موافق لما قد أظهرا

ومن ابن مالك إلى الشراح الذين تكاثروا على شرح الألفية، ولعل أشهرهم ابن هشام (جمال الدين بن يوسف ت761هـ/1359م) الذي تناول "الاشتغال" وعرض حدّه وأحكامه بالدقة والتنظيم في باب مستقل سماه" باب الاشتغال" (ابن هشام،1989،)، وسار على أثره من تلاه من النحاة في عصره وفي العصور اللاحقة فاستقر مصطلح" الاشتغال" بحدّه وأحكامه إلى يومنا الحاضر بشيء من التحديث عند بعضهم في الخطاب النحوي، ومنهم عباس حسن الذي قال في تعريف الاشتغال: "أن يتقدم اسم واحد، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي للمتقدم مشتمل على ضمير يعود على المتقدم، بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشر العامل ،ومن السببيّ، وتفرغ العامل للمتقدم؛ لعملَ فيه النصب لفظا أو معنى(حكما) كما كان قبل التقدّم(حسن،1995، ج2، ص127).

ب- **العامل فيه:**

اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه على أقوال، فقد ذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بفعل مقدر (الأنباري،2002، ص77)، فالجمهور على أن ناصبه فعل مضمر وجوبًا "لأنه لا يُجمع بين المفسَّر والمفسِّر "ويكون الفعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى مثل "زيدًا ضربته " إنّ التقدير: ضربتُ زيداً ضربته، وما وافق معنى دون لفظ كقولك في: " زيدًا مررت به "إنّ التقدير: جاوزت زيداً مررت به (ابن عقيل،1980، ج2، ص130).

قال سيبويه: وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه وإنما في نصبه على إضمار فعلٍ هذا يفسره، كأنك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون الفعل هنا للاستغناء بتفسيره (سيبويه،1988، ج1، ص81).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء في مثل "زيدا ضربته (الأنباري،2002، ص77) واختلفوا في هذا فمنهم من يرى – وهو مذهب الفرّاء– أن الفعل المتأخر عامل في الضمير والاسم معا، وورُدّ عليهم بعدم جواز أن يعمل عامل واحد في الضمير وفي الاسم معا، فالعامل الواحد عند النحويين لا يعمل في معمولين متماثلين، وخالفهم الفراء (السيوطي، 1998، ج3، ص107).

وذهب أخرون ومنهم الكسائي إلى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وأن الضمير ملغى، ورُدَّ عليهم بأن الأسماء لا تُلغى بعد اتصالها بالعوامل(ابن عقيل،1980، والرضي،1993، والسيوطي،1998) وإذا كان الكسائي ينظر إلى المسألة من هذا الجانب فهو يلغي الاشتغال كاملا، فالاشتغال قائم على فكرة انشغال العامل عن نصب الاسم المتقدم بالضمير الذي لحق الفعل.

**ج- حكم الاسم المشغول عنه**

ذكر النحويون في أحوال الاسم المشغول عنه خمس حالات إعرابية:

1- **ما يجب فيه النصب.**

وذلك إذا تقدم على الاسم أداة مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام عدا الهمزة؛ فهذه الأدوات لابد أن تدخل على جملة فعلية ولا يليها الاسم فلا يقع الرفع على أنه مبتدأ (ابن عقيل، 1980، والسيوطي،1998).

- مثال الاستفهام: هل الكتابَ قرأْتَه؟
- مثال الشرط: إن صادقا قابلْتَه فتمسّكْ به.
- التحضيض نحو: هلاّ الخيرَ نشرْتَه.
- العرض نحو: ألا غائبا تفتقدهُ

**2- ما يجب فيه الرفع**

ومعنى ذلك: إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الأسماء كـ (إذا) الفجائية، نحو : خرجت فإذا الشوارعُ يملؤها الناس ، فكلمة (الشوارعُ) يجب رفعها ولا يجوز نصبها على الاشتغال بفعل محذوف لأن (إذا) لا يقع بعدها الفعل لا ظاهرا ولا مقدّرا(ابن عقيل،1980،ج2،ص136) كما لا يجوز نصب الاسم إذا وقع بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها" لأنّ ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يفسَّر عاملا فيما قبله"(ابن عقيل،1980،ج2،ص137) كأدوات الشرط و الاستفهام وغيرها، نحو : الصديقُ إن وجدته فحافظ عليه، والكتابُ هل قرأته، فالكلمتان(الصديقُ، والكتابُ) يجب رفعها ولا يجوز نصبها لأن الأدوات التي جاءت بعدها لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وعليه يكون إعرابه مبتدأ والجملة بعده خبره .

والحقيقة أن هذه الحالة لا تنطبق على الاشتغال فهي خارجة عن حدّه(ابن هشام،ج3،ص170)، وذلك أنهم قالوا "ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المشتغل عنه أو موضعه" (ابن عصفور،1972،ج1،ص147)، وذلك ممتنع في وجوب الرفع، فأي انشغال للفعل في نصب ضميره عن نصب الاسم الذي قبله" لو سلّط عليه لنصبه (الرضي،1993،ج1،ص518)؟ فمدار الاشتغال كلّه حول الاسم المشغول عنه الذي اشتغل عنه (الفعل) بنصب ضميره، فإذا كان الاسم مرفوعا فإن هذه المعادلة تبطُل شكلا ومضمونا فلا اشتغال ولا مشغول.

**3- جواز الرفع والنصب مع رجحان النصب**

وذلك إذا دلّ الفعل(المشغول) على طلب (كالأمر، والنهي، والدعاء) نحو: المحتاج ساعده، والواجب لا تهمله، والدعاء سواء بصيغة الطلب نحو: اللهم الجيش انصره، أو بصيغة الخبر نحو: زيد(زيدا) غفر الله له، فالكلمات (المحتاج، والواجب، وزيد، الجيش) يجوز فيها في الرفع على أنها مبتدأ ويجوز النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف، لكنّ النحاة يرجحون النصب على الرفع؛ لأننا لو رفعنا الكلمات لكانت الجملة الطلبية خبرًا، والإخبار بالأمر عن المبتدأ قليل فالطلب إنشاء لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا.

وكذلك يُرجّح النصب إذا تلا الاسم المشغول عنه أداة يغلب أن يليها الفعل – كأن يقع الاسم السابق بعد همزة الاستفهام، نحو: محتاج(محتاجا) ساعدته، وأدوات النفي الثلاثة (ما إن، ما)، نحو: ما الباطل نطقته، وما الحقَ ضيعته، وإذا تلاه (حيث) الظرفية وليست الشرطية، نحو: ابحث حيث الشيء ضيعته، ففي هذه الأمثلة يجوز رفع الاسم ويجوز نصبه لكنّ جمهور النحاة يرجحون النصب وحجتهم: أن الرفع يجعل الاسم السابق مبتدأ. والجملة الطلبة بعده خبر، ووقوع الجملة الطلبية خبرا قليل، كما يجعل وقوع المبتدأ بعد همزة استفهام، وعلى جوازه إلا أنه قليل لكثرة دخولها على الأفعال (حسن، ج2، ص135)

وإذا وقع الاسم بعد عاطف تقدمته جملة إسمية ولم يُفصل بين العاطف والاسم، نحو: غادرَ خالد ومحمد شاهدته، فالاسم(محمد) يجوز فيه الرفع والنصب لكن الأرجح للنصب لعطف جملة فعلية على جملة فعلية، "فلو فُصل بين العاطف والاسم كان الاسم كما لو لم يتقدمه شيء، نحو: قامَ زيدٌ وأما عمرٌو فأكرمتُه (ابن عقيل،1980، ج2، ص138)، وخلاصة القول إن الاسم يترجح فيه النصب عند وجود قرائن النصب التي "تحمل معانٍ تليق بالفعل"(الرضي،1993، ج1، ص588).

**4- ما يستوي فيه الرفع والنصب**

"وضبط النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين جاز الرفع والنصب على السواء، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة صدرها اسم وعجزها فعل نحو: زيد قام وعمرو أكرمته فيجوز رفع عمرو مراعاة للصدر ونصبه مراعاة للعجز"(ابن عقيل،1980، ج2، ص139).

**5- جواز الرفع والنصب والرفع أرجح.**

في أي حالة غير الحالات السابقة، عند عدم وجود القرائن على وجوب الرفع، أو وجوب النصب، أو وجود قرينة ترجح النصب لدواعي الجملة الفعلية، أو ما يجوز فيه الأمران على السواء، نحو: المحتاج ساعدته، فإنه يجوز في الاسم (المشغول عنه) الرفع على أنّه مبتدأ، أو النصب على تقدير فعل محذوف لكنّ اختيار الرفع أقوى، وسبب ترجيح الرفع أنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف والقاعدة تقول: "عدم الإضمار أرجح من الإضمار فهم بذلك ينأون عن اختيار النصب لما في هذا الاختيار من كلفة الإضمار"(ابن عقيل،1980، ج2، ص140).

وبعد هذا العرض للأحكام النحوية في الاشتغال والتي توسع النحاة في عرضها، أجد أننا يمكن أن نجمل هذه الحالات بوجهين إعرابيين(الرفع، والنصب) وإذا أردنا الدقة فالحكم للاسم المشغول عنه النصب تحديدا، وهذا هو الحد، أما وجوب الرفع وترجيحه فهو يخرج هذا الاسم من باب الاشتغال ويضعه في باب الابتداء، ويلحق باب الاشتغال بالمنصوبات.

**ثانيا: موقف النحاة القدماء والمحدثين من باب الاشتغال**

يكاد يجمع النحاة الأوائل على أن باب الاشتغال يشكل ظاهرة نحوية تستحق التعمق بالدراسة فأفردوا له بابًا خاصاً وحاولوا جمع مسائله وما يتفرع عنها، ومنهم كما ذُكرسابقا: سيبويه، والمبرد، والزجاج، ولزمخشري، وابن الحاجب، وابن مالك، ومما تلاه من الشرّاح.

إلا أن باب الاشتغال غاب عن كتاب الواضح للزبيدي*(الزبيدي،1975)، واللمع لابن جني(ابن جنّي،1988)، وهما من الكتب المختصرة التي حرص مصنفوها على وضع مؤلفات مختصرة تعليمية للناشئة تنأى عن الصعوبة والتعقيد، ولعلهم فطنوا إلى صعوبة هذا الباب وتداخل فروعه، بينما انفرد الزجاجي بالالتفات إليه في كتابه الجمل، فرغم الاختصار الذي حرص عليه، إلا أنه كان أمينًا على الإرث النحوي، فترددت في الباب الأوجه الخمسة لإعراب الاسم المشغول عنه وبإيجاز شديد (الزجاجي،1926، ص51).

وقد صرّح ابن مضاء القرطبي (أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، ت 592هـ)، برفضه لهذا الباب واصفًا باب الاشتغال بأنه من "الأبواب التي يظن أنها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها لأنها موضع عامل ومعمول"(ابن مضاء ،1974، ص95). وبعد أن يعرض رأي النحاة واختلافهم في هذا الباب يلخص رأيه فيه:" يُنصب هذا الاسم المتقدم إن عاد عليه ضمير في محل نصب، ويرفع إن كان ذلك الضمير في محل رفع، فإن عاد عليه ضميران أحدهما في محل رفع والآخر في محل نصب، ضبط الاسم المتقدم وفق ما تتبغي مراعاته: إن روعي المرفوع رفع، وإن روعي المنصوب نصب"(ابن مضاء،1974، ص99).

إن اعتراض ابن مضاء على هذا الباب يعكس رفضه لنظرية العامل التي يرفضها رفضا قاطعا، فهو يرفض أي تقدير في هذا الباب سواء في حالة الرفع أو النصب، يقول: "قد أتيت في هذا الباب على ما يحتاج إليه، ويستغنى به، وزدت توجيه الأقوال والاحتجاج على سيبويه وله، ليعلم القارئ أني قد وقفت على أقوالهم، وعرفت ما أثبت، ولم أحتج إلى

إضمار ما الكلام تام دونه، وإظهاره عيّ مخالف لغرض القائل"(ابن مضاء،1972، ص115)، وما جاء به ابن مضاء في هذا الباب أنّه أوجز في الوجوه الإعرابية فجعلها اثنين:

*يُنظر مفصلا في رأي النحاة القدماء والمحدثين في دراسة حفظي اشتية، أسلوب الاشتغال نقد وبناء، ص16-163

(الرفع على أنه مبتدأ، والنصب على أنه مفعول به) تبعا للقرائن التي توجب الرفع أو النصب، كما أنه أحرج من هذا الباب (لفظ العامل، والمعمول) وما يترتب عليهما-برأيه- من الفاظ الاشتغال واستبدلهما بإرادة المتكلم رفعا أو نصبا تبعا لكلام العرب، فإذا نحمد له غايته في تيسير هذا الباب لكننا لم نجد عنده تسويغا جديدا له غير حذف العامل الذي زادنا غموضا في سبب نصب الاسم المشغول بفعله، ولعل غياب الحجة القاطعة لهدم هذا الباب وعدم المجيء ببديل يفسر لنا هذا الأسلوب ما جعل كلامه يتوقف عنده.

وظلّ باب الاشتغال حاضرا في كتب النحاة ومدوناتهم ، وظلت أفكار ابن مضاء غائبة عنها قرون عدّة، إلى أن جاء شوقي ضيف في أواسط القرن الماضي وأعادها من جديد، فعرض أفكار ابن مضاء التي أيدها بشدة في مقدمة طويلة وضعها لتحقيق كتاب ابن مضاء (الرد على النحاة)، ثم ظهرت فكرة التجديد عنده في كتابه "تجديد النحو العربي" وفي كتبه اللاحقة، وإذا رجعنا إلى رأي شوقي ضيف في باب الاشتغال نجده يسير على نهج القرطبي فرأى " أن النحو غني عن هذا الباب؛ لأن أكثر صيغه من صنع النحاة (ضيف،2003،ص19) ويطالب بإلغاء باب الاشتغال نهائيًا من كتب النحو العربي يقول: "وحريّ أن يلغى الباب من كتب النحو"(ضيف،1990،ص117)، فقد دعا إلى نقل الاشتغال إلى بابي المبتدأ والخبر في حالة الرفع، والمفعول به في حالة النصب.

وتصدى ابراهيم مصطفى في دعوته لإحياء النحو إلى إلغاء العامل من النحو العربي، فجعل المنصوبات مكملات ومن ضمنها باب الاشتغال، ولم يسلم "باب الاشتغال" من النقد فقد وصفه "بأنه باب دقيق عويص، وعرّ النحاة فيه وأكثروا الخلاف"(مصطفى،2003، ص151) وقد لخّص كلامه بعد أن استعرض الأوجه الخمسة للاشتغال فقال: "إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل في مثل: (زيدٌ رأيته) أن يكون متحدثًا عنه مسندًا إليه، فليس إلا الرفع. والاسم آت في موضعه من الكلام، وإذا أردت أن هذا الاسم إنما سبق تتمة للحديث وبيانًا له لا متحدثًا عنه، فالحكم النصب، تقول: (زيدًا رأيته) وقد تقدم عن موضعه"(مصطفى،2003، ص153).

ويبدو أن رأي إبراهيم مصطفى في باب الاشتغال ليس ببعيد عن رأي ابن مضاء فهو يختصر الحديث في الأوجه الإعرابية الخمسة ويجعل حكم الاسم المشغول عنه بين الرفع والنصب، ويضع تصورًا للاشتغال يهرب فيه من الاختلافات التي يجلبها تقدير العامل، وهو يرى رفع الاسم المشغول عنه إذا كان متحدثًا عنه (مسند إليه)، ونصبه إذا كان الاسم تتمة حديث، وأن المتحدث عنه هو الفعل.

أمّا إبراهيم السامرائي فكان شديدا في نقده لهذا الباب ويُرجع وجود باب الاشتغال إلى نظرية العامل يقول: "ولو لم تسيطر نظرية العامل على إدراكهم النحوي لأمكنهم رؤية الموضوع على حقيقته، ذلك أن هذا الموضوع لا يخرج عن باب المفعول به، وليس لهم أن يخترعوا بابًا جديدًا"(السامرائي،1968،ص103)، فهو بهذا يرى أن الاسم المشغول عنه مفعولا به تقدم على مفعوله ويلغي أي تقدير وأي وجوه إعرابية أخرى، ودعا إلى إلغاء باب الاشتغال من النحو العربي ، إذ يرى " أنّ لا خير يُرجى من إفراد باب في النحو لما أسموه "الاشتغال" فهو باب ملفق مجمع على هذا النحو غير العلمي، وكان حقه أن يفرّق على ما هو خاص به"(السامرائي،1968،ص104).

وعندما جاء تمام حسان بمشروع جديد ينبني على فكرة إلغاء العامل واستبداله "بالتعليق" و سعى فيه لإعادة ترتيب البناء اللغوي العربي من منظور جديد، وحكم عليه " بأنه أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر"(حسّان،1994،ص219) في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)؛ نجده يتطرق فيه إلى بعض مسائل الاشتغال عند حديثه عن حذف الفعل وتقديره في مواضع عدّة، فينكر وجود فعل محذوف في الاشتغال ، يقول: "وأما (إن زيدًا ضربته)،فأراها من مسائل الرتبة والفصل والربط بالضمير وليست من مسائل حذف الفعل وجوبًا"(حسّان، 1994،ص219 ).

بعد استعراض آراء النحاة في " باب الاشتغال" يبدو جليّا أن الذين وقفوا معارضين لهذا الباب انطلقوا من فكرة التيسير في النحو العربي لما تجلّى فيه من مظاهر العسر؛ لكثرة مسائلة وتعدد أحكامه وكثرة الآراء فيه، واتفقوا أن نظرية العامل هي التي أوجدت هذا الباب فهاجموها هجوما عنيفا، ودعوا إلى الغاء "باب الاشتغال " نهائيا من النحو العربي، لكنهم لم يقدموا لنا بديلا أو تفسيرا لهذه الظاهرة الحاضرة في اللغة.

**ثالثا: مظاهر الاضطراب في "باب الاشتغال"**

أ- خلاف النحاة في هذا الباب

أكثر النحاة من مسائل هذا الباب فجعلوها في خمسة وجوه بين وجوب الرفع، وترجيحه، ووجوب النصب، وترجيحه، واستواء الوجهين (الرفع والنصب)، فكثرت الآراء فيه وتلقفوا الشواهد القرآنية والشعرية المخالفة للقواعد، فكثرت التأويلات والتخريجات، ودار الجدل والخلاف بينهم، وانشغلوا في مسائله، ومن أمثلة اختلافهم: *

-اختلفوا في ناصب هذا الاسم" المشغول عنه ففي حين رأى الجمهور أنه بفعل محذوف يقدره ما بعده، ذهب بعضهم إلى أن ناصبه الفعل الذي يليه، ومنهم من يرى أن ناصبه الفعل والضمير معا، وقد ترتب على هذا الاختلاف لاسيما عند الذين قالوا بنصبه من الفعل المتأخر مثل الكسائي والفراء، فعلى رأيهم ليس ثمة اشتغال أصلا.

- اختلف النحاة في اختصاص الأدوات التي يوجبون نصب الاسم بعدها، كأدوات الشرط، وغيرها.، ثم يختلفون فيها، فقد ذكر ابن مالك أدوات الشرط مثل:(إن، حيثما) مما يوجب النصب بقوله (ابن عقيل،1980):

والنصب حتم إن تلالا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما

لكنّ ابن هشام علق على هذا الأمر قائلا: "تسوية الناظم بين (إن) و(حيثما) مردودة (ابن هشام،1989، ج2،162)

-لا يُجيز سيبويه أن تكون الجملة الفعلية الطلبية خبرًا للاسم المرفوع في مثل: **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ** " (النور:2)، "**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** (المائدة:38)، وفي البيت الشعري:(سيبويه، حاشية المحقق، ص139)

وقائلةٍ: خولانُ فانكِح فتاتَهم وإكرومة الحيين خلوٌ كما هِيا

* سأعرض هنا أهم المسائل التي اختلف فيها النحاة أو دارت عليها أراؤهم، وللإستاذه في هذه المسألة يُنظر: أوضح المسالك ابن هشام، وشرح الأشموني، وبحث في الاشتغال بعنوان: "أسلوب الاشتغال في النحو العربي "نقد وبناء "، حفظي حافظ اشتية.

وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده على الخبر (ابن هشام، ج1989،2، ص163، ويعارضه "المبرد" بأن الفاء هنا لمعنى الشرط، والاسم قبلها مرفوع لأن الجواب لا يعمل في الشرط، وكذلك ما أشبهه، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً (ابن هشام، 1989ج2، 165، والرضي ،1993، ج1، 529، والأشموني،1955، ج1، 189).

–ينص ابن مالك في ألفيته على ترجيح النصب في حالة الاسم المشتغل عنه المعطوف على جملة فعلية بقوله: (ابن عقيل،1980، ج2، 137):

وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر أولا

وقد اعتُرض عليه بأن العطف يكون على الجملة الفعلية كلّها، وليس على معمول فعلها وحسب، كما اعترض على أنه لم يذكر أسباب أخرى لترجيح النصب( الأشموني،1955،ج1، 190)

– اعترض الأشموني على سيبويه بأنه لم يوضح سبب ترجيح النصب في قوله تعالى: {إِنَّا **كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ**ۢ} (القمر:46)، فيضيف حالة من حالات ترجيح النصب هنا وهي: أن يكون رفعه يوهم وصفًا مخلاً بالمقصود، ويكون نصبه نصًا في المقصود. ويرى أن النصب نص في عموم خلق الأشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود، وفي الرفع إيهام كون الفعل وصفاً مخصصا، (وبقدر)هو الخبر وليس المقصود؛ لإيهامه وجود شيء لا بقدر؛ لكونه غير مخلوق، ويضيف منتقداً سيبويه: "ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الإيهام مرجحًا للنصب، وقال: النصب في الآية مثله في: زيداً ضربته). (الأشموني،1955، ج1، 191)

– وفي اختصاص الأدوات أيضاً لا تسلم عمومية قواعدهم؛ فأدوات الاستفهام مما يختص بالدخول على الأفعال (ابن هشام، والأشموني، 1955)؛ ولذلك وجب نصب الاسم المشتغل عنه الواقع بعدها، لكنهم استثنوا الهمزة فجعلوها من الأدوات التي يغلب عليها الدخول على الأفعال وليست واجبة الدخول على الأفعال في كل حال، وبذلك يترجح نصب الاسم المشتغل عنه بعدها ولا يمتنع رفعه. وضموا إليها أدوات النفي (ما، ولا، وإن) لكن الأخفش جعل أخوات الهمزة كالهمزة، فرجح نصب الاسم المشتغل عنه في مثل: أيهم زيدًا ضربه؟ ومن أمةَ الله ضربها؟ وكذلك النفي بما، أو لا، أو إن، وظاهر مذهب سيبويه في اختيار الرفع، وقال ابن الباذ وابن خروف يستويان (ابن هشام، 1989ج2، 161)

– ومن الأدوات التي وسموها بالاختصاص بالأفعال:( أدوا ت التحضيض، وأدوات الاستفهام غير الهمزة، وأدوات الشرط.(ابن هشام، ج2، ص163)، لكنهم استقرأوا فلم يجدوا الاسم المشتغل عنه قد ورد بعد أدوات الاستفهام "غير الهمزة"، وأدوات الشرط في الكلام المنثور، فتحوطوا وقالوا: "إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر، وأما في الكلام فلا يليهما إ لا صريح الفعل" ( ابن هشام، ج2، ص161)، ثم ظهرت لهم أمثلة مست سلامة هذا التعميم فتحوطوا على التحوط، واستثنوا من أدوات الشرط "ذا، وإن " وجعلوهما مما يجوز وقوع الاشتغال بعدهما في الكلام المنثور، ثم لاحظوا أنهما ليستا على سواء تام، "فتحوطوا على تحوط التحوط"(اشتية،2021، ص157) وقالوا: ( إلاّ إن كانت أداة الشرط "إذا" مطلقاً، أو "إن"( والفعل ماضٍ(ابن هشام، ج2، ص161)

بدا في الأمثلة السابقة التي عُرضت خلاف النحاة واعتراضاتهم وتنوع آرائهم، واستدراكهم على بعض المسائل، واستدراكهم على الاستدراك، في "باب الاشتغال" "لكن ذلك كّله لا يقلل من خطورة ما يشوب المعيار من تراخٍ أو انحسار، بمعنى أن هذا المعيار الذي ارتضاه النحاة في هذا الباب لو كان صارماً وصالحاً تماماً لما اخترمته هذه الاختلافات، ولما اشتدت الحاجة إلى التخريجات والتأويلات"(اشتية،2011، ص157).

**ب- الخلط في حد الاشتغال**

إن النحاة توهموا في شكل التركيب بين الجملة الاسمية التي يتصدرها اسم وعود الضمير عليها في جملته فخلطوا بينه وبين اشتغال العامل(الفعل) عن العمل في الاسم الذي قبله بضميره، فتفاجأوا بوجود القرائن التي تلزمهم باسمية الجملة فتراجعوا عن ذلك وعزوه إلى إحدى حالات الاسم المشغول عنه التي يجب فيها الرفع، أو يترجح في مواضع أخرى، وأدى بهم هذا أن يكثروا من مسائل هذا الباب فصارت عندهم على أوجه خمسة، والحقيقة أن الاشتغال حكمه النصب وهذا حدّه، وقد تنبه بعض النحاة إلى هذا الأمر، فابن عصفور يجعل ترتيب هذا الباب بعد المبتدأ والخبر وعلل ذلك بقوله:" وإنما عُقِبَ به بعد المبتدأ والخبر لأنّ كثيرا من مسائله يرجع إلى ذلك (ابن عصفور،1972، ج1، ص87، وابن هشام،1989 ج2، ص170).

فما جعلوه " المشغول عنه" على صورة الرفع" فهو " صورة المبتدأ" وهو في الحقيقة مبتدأ ولا بد في الجملة المتأخرة من ضمير يعود عل المبتدأ والجملة اسمية، أما وجود الضمير فهو مما يعود على الاسم، وبهذا يخرج من باب الاشتغال: الحالة التي تجب فيها الرفع، والحالة التي يترجح فيها الرفع، وتبقى حالات ثلاثة، اثنين منها ينطبق عليها حد الاشتغال، وتتأرجح الحالة الأخيرة بين النصب والرفع، وتبقى رهينة اختيار المتكلم فإذا رفع فهي في باب الابتداء، وإذا نصب فهي في حكم الاسم المشغول عنه.

كما أن النحاة أدخلوا في "الاشتغال" مسائلَ جانبيّة، لا علاقة لها بهذا الباب ومما لا يقع فيها الشك أنها خارجة عنه، كإقحام جانبٍ من الأسماء المرفوعة المتقدمة على أفعالها غير المنشغلة بضميرها عن النصب، وغير التي ضموها إلى باب الاشتغال، كما في قوله تعالى" **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** "(التوبة:6) فالخلاف يقع بين النحاة في مثل هذا في الاسم(أحد)، لا على رفع ونصب، فهم متفقون على أن الاسم المتقدم مرفوع، لكنهم مختلفون بين كونه مبتدأ أو فاعلاً للفعل المتأخر، أو لفعل مقدر. وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية نحو: زَيْد قَامَ، عند المبرد وَمُتَابِعِيه، وَغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل (ابن هشام، 1989ج2، ص174، والأشموني 1955، ج1، 194)، وقد أخرج بعضهم هذه الأمثلة من باب الاشتغال.

وقد تكلّف النحاة في إقحام هذا الباب إقحاما في مسائل كثيرة فزادوا ثقله ثقلا جديدا، فالصحيح أن هذه المسألة خارجة عن باب الاشتغال ومما لا يقع الوهم فيه.

**ج- الجانب التعليمي**

صعوبة هذا الباب وتداخل فروعه من المآخذ على هذا الباب وتوصل المتعلم إلى الخلط والتعقيد في الأبواب النحوية فلو أننا مثلا أردنا أن نعلم "الاشتغال" كما هو مبوب في كتب النحو، فكيف ندرس هذا الباب؟ هل ندرسه في باب مستقل ونخلط بين الكلام عن الجملة الاسمية والمبتدأ الذي يأتي خبره جملة فعلية؟ وبين الجملة الفعلية التي قد يأتي فيها المفعول به لفعل محذوف يدلّ عليه الفعل والضمير الذي يليه، ونسهب في الحديث عن الحالات الإعرابية الخمسة، والقرائن التي توجب النصب، والقرائن التي توجب الرفع، وغياب القرائن الذي تستوي فيه الحالتين، فنتكلم عن (الشرط، والتخصيص، والاستفهام...) في درس المبتدأ بالإشارة إلى أنه قد يأتي خبر المبتدأ جملة فعلية يعود ضميرها على المبتدأ، أم نتجاوز الإشارة على اعتبار أن هذا جزء من درس المبتدأ أصلا، ثم ننتقل في درس واحد من الابتداء إلى المفعولية والنصب ومستلزمات الجملة الفعلية وتقدم المفعول على الفعل، وحذف الفعل وتقديره...، وبهذا يبدو لنا جلاء الشكوى من صعوبة النحو العربي.

**رابعا: حقيقة باب الاشتغال**

**أ- ماهية الاشتغال**

الاشتغال: تفريغ أو انشغال كلمة؛ لتتشغل بضمير عن اسم، والانشغال يكون بالفعل أو بالحروف أو بالأسماء:

زيدٌ ضربتهُ

زيدٌ ذهبتُ إليه

زيدٌ غلامه مجتهد

الآن الكلمة المحرّرة (الاسم المتقدِم المشغول عنه) تقبل نظريا أربعة احتمالات حسب أحوال الإعراب

1-مجزومة ـــــــــ استحالة لأن الأسماء لا تجزم

2-مرفوعة ـــــــــ احتمال مقبول: زيدٌ ضربتُهُ

3-النصب ـــــــــاحتمال مقبول: زيدًا ضربْتُه

4-الجر ـــــــــ استحالة لأنه لا يجوز الجر بحرف جر محذوف، والجر بالإضافة يحتاج مضافاً قبله.

*إذن بقي احتمالان (الرفع والنصب)، فمدار الاشتغال أولا: تفريغ الاسم من حالة إعرابية ليصبح تلقائيا في حالة استعداد لقبول علامة، ثانيا: العلامة الإعرابية بين الرفغ أو النصب، وعن تحديد هذه الكلمة بين الرفع والنصب فقد بحث النحاة في حالات يغلب عليها النصب، وحالات يغلب عليها الرفع، واختلفوا في تقدير نسبة الغلبة؛ فكان الترجيح على مبدأ الكم، والمرحلة الأخرى فكروا في هذا الكمّ، فكان حكمهم حسب الكمّ:

-من رأى الكمَ كبيرا عدّها واجب

- ومن وجد الكمّ قليلا عدّها جوازا

- عند استواء الكمّ أجازوا النصب والرفع

الإعراب

أولا: الرفع والجملة بعده خبر.

ثانيا: النصب على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسّره ما بعده، نحو:

زيدًا ضربْتُه ـــ التقدير: ضربْتُ زيدًا ضربْتُه

**ب-الاشتغال ليس بابا مستقلا في النحو**

وبعد هذا العرض واستحضار آراء النحاة في باب الاشتغال التي انطلقت جميعا من فكرة التيسير في النحو العربي إذ إن هذا الباب تلتقي حوله الآراء على ما يقرب من الإجماع بأنه صورة صادقة لصعوبة النحو العربي، وأن إلغاءه أو تهذيبه، أو إعادة ترتيبه ترقى إلى مستوى الواجب الذي لا مناص من النهوض له، والوفاء بمطلبه"(اشتية،2021، ص164)، إلا أن هذا العمل يظل ناقصا إذا لم يقدموا بديلا له يفسر لنا هذا الأسلوب الحاضر في لغة العرب قديما وما زال، فقد أجمعوا في الجانب النظري وعزوا أن (فكرة العامل) هي وراء هذا ، فجاء هجومهم على نظرية العامل التي يقوم الاشتغال على أساسها لكنّهم لم يقدموا لنا تفسيرا علميا لهذه الظاهرة، لا سيما فيما يتعلق بالاسم المنصوب.

فإذا كنا نتفق فيما اقترحه بعضهم في إلغاء هذا الباب وإدراجه في بابي: "المبتدأ والخبر"، في حالة الرفع، و"المفعول به" في حالة النصب، إلا أننا لا نتفق معهم بالخوض في إلغاء العامل فيه في حالة النصب، ونبقي على تقدير فعل محذوف يفسره ما بعده؛ وعليه تكون رؤيتنا في أسلوب الاشتغال، أنه ظاهرة نحوية موجودة لا يمكن إلغاؤها نهائيا من النحو العربي لكن يمكن إعادة تنظيمها بتفادي الخلط الذي وقع فيه والتخلص من التفرع الذي وقع فيه ، فنبادر أولا إلى

إقصاء مسائله الخارجة عن حدّه كالأسماء المرفوعة التي أقحمت في هذا الباب وخرجت عن مسائله الخمسة، فهذا مما لا وهم فيه والاسم المرفوع المتقدم الذي وجب فيه الرفع " فليس من أقسام هذا الباب ما يجب فيه الرفع؛ لعدم صدق ضابط الباب عليها (ابن هشام،1989ج2،ص170)، ومن ثمّ فحكم الاسم المشغول عنه النصب وبهذا يخرج من هذا الباب أي وجه يتعلق بالرفع، "فلا يجتمع في الباب ما يمكن حمله على حكم نحوي آخر، وموقع إعرابي آخر"(الملخ،2007، ص228)، وهذا الباب على سلامة حدّه في التنظير إلا أنه افتقد كثيرا من شروطه في تطبيقه.

ومن شروط الباب أيضا "الجمع والمنع بأن يجمع الباب أمثلة يمتنع حملها على أي باب آخر ولو على سبيل الاحتمال"(الملخ،2007،ص229)، وهذا الباب كما اتضح لنا يحمل أمثلة ومسائل متفرقة تحتمل أكثر من باب، فمسائله موزّعة بين المبتدأ، والمفعول به، ومسّت بعض الأمثلة الفاعل، وبعد هذا لا نجد شكا في إلغاء هذا الباب كباب مستقل في النحو العربي، وتوزيع مسائله على الأبواب المتمثل بها، فيرجع الاسم المرفوع إلى باب المبتدأ، والجملة التي تليه خبره ويبقى الاسم المنصوب في باب المفعول به، من غير أن نخوض في حذف العامل فلا يضير إن نصبنا هذا الاسم على تقدير عامل محذوف يفسره ما بعده بشرط أن يحصل الاتفاق في تقديره وأن توجد قرينة المعنى الدالة عليه، فهو الضابط التنظيمي لتفسير العلاقات النحوية في ظل انعدام أي مفسّر آخر .

**ج-الاشتغال معنى**

وبعد هذا الخوض في "أسلوب الاشتغال" وإذا فرغنا من بيان حقيقته وأنه ليس بابا مستقلا في النحو، استحق منا الالتفات إلى "المعنى" في هذا الأسلوب الذي يشكل ظاهرة لغوية لاشك شاعت في لغة العرب، والمعنى في التوجيه النحوي ليس بجديد ولم يغفل عنه النحاة الأوائل؛ على الرغم من أنها كانت في البداية نظرات متناثرة هنا وهناك، فلا يغفل أحد عن جهود سيبويه التي قدمها لخدمة البلاغة العربية، مع مراعاة الحقبة الزمنية له وغياب المصطلحات والقوانين التي عرفناها فيما بعد، فقد حوى كتابه كثيرا من المسائل البلاغية كالحذف والزيادة، والذكر والإضمار، والتقديم والتأخير، والاستفهام والقصر، والفصل والوصل، والتعريف والتنكير ومقتضي الحال وغيرها من المعاني البلاغية.

وقد تابع الإمام الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن محمد(ت474هـ) تحليل نظريته تحليلا رائعا وشرحا مفصلا لما نجده في كتابه(الدلائل)، ويلفت النظر بين الحين والآخر إلى ما ذكره سيبويه في (الكتاب) ومن أبرزه لفتاته:" قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أغنى"(الجرجاني، دلائل، ص107)

ولم يغفل أهل البلاغة عن " أسلوب الاشتغال" فقد ذهبوا إلى أنّ" أسلوب الاشتغال" يفيد توكيدا أو تخصيصا، وكان الضابط لهذين الخيارين تقدير الفعل المحذوف للاسم المشغول عنه فإذا قدّر متقدما أفاد التوكيد، نحو: الكتاب قرأته، فالتقدير قرأتُ الكتابَ قرأته، فتكرار الفعل أفاد توكيدا، أما إذا قدرت الفعل بعد الاسم المشغول عنه، نحو: الكتابَ قرأت قرأته، أفاد تخصيصا، لأن المفعول إذا تقدّم على فعله أفاد تخصيصا، يقول الزجاجي: "وأمّا نحو: زيداً عرفته، فإن قدر المفسَّر المحذوف قبل المنصوب، أي: عرفتُ زيدا عرفته ، فهو من باب التوكيد أي تكرير اللفظ ، وإن قدر بعده، أي: زيدا عرفت عرفته أفاد التخصيص(الزجاجي،1979،ج1، 110).

والحالة الثانية وهي تقدير فعل محذوف بعد الاسم المنصوب لا تستوي عند جمهور النحاة، فقد ذهبوا إلى وجوب تقدير المحذوف قبل الاسم المنصوب (السيوطي،1998، ج3، 108)، وجوّز البيانيون تقديره مؤخرا عنه، وقالوا لأنه يفيد الاختصاص حينئذٍ، فعند النحاة لا تقدير للفعل متأخرا، إلا على مذهب الكسائي والفراء الذين قالوا بأن ناصب الاسم المشغول من الفعل المتأخر.

وأميل هنا إلى الرأي القائل بأنَّ "الاشتغال لا يفيد تخصيصا، ولا توكيدا "(صالح،1977، ص431)؛ فمعنى الاختصاص باطل من حيث الصنعة–على رأي الجمهور–ومعنى التوكيد فعلى صحة الصنعة فيه إلا إنّ حذف الفعل فيه ينافي التوكيد، وتقدير فعل محذوف وراءه نظرية العامل فلا معمول من غير عامل.

ولعل في الاشتغال معنى الالتفات إلى "الاسم" المتقدم وإعطائه مزيدا من الأهمية في الاسم المنصوب المشغول عنه(المفعول به) ، ففي التقديم إعطاء الأهميّة للعنصر المتقدِّم، وقد عبّر سيبويه عن هذا الغرض بقوله: "إنما يقدّمون الذي بيانهُ أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنَى، وإن كانا جميعا يُهِمّانِهم ويعنيانِهم"( سيبويه،1988،ج1، 24)، والتقديم والتأخير اختيار أسلوبي فالمتحدث الذي ينطق نحو: (محمدا قابلته) لا شك يريد أن يلفت الانتباه إلى محمد أكثر من غيره فهو مدار الحديث، يذكر الزجاجي في الإيضاح" قال أبو العباس: الفرق بين (ضربتُ زيدا) و(زيدٌ ضربته) أنك إذا قلت(ضربت زيدا) فإنما أردت أن تخبر عن نفسك وثبت أين وقع فعلك، وإذا قلت(زيدٌ ضربته) فإنما أردت أن تخبر عن زيد"(الزجاجي،1979، ص136) فالعنصر المتقدم مدار الاهتمام، وقد التفت بعض النحاة إلى هذا المعنى في الاشتغال، فقد تناول ابن السراج الاشتغال في باب التقديم والتأخير(ابن السراج، 1996،ج1، 252).

وبذلك تعدّ ظاهرة الاشتغال حقيقة لغوية، وهي جزء من درس الجملة الإسمية أو المفعول به، والأصل أن يخيّر المتكلم أو المتلقي في الإعراب، فلك أن تنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، أو ترفع على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي تليه.

**الاستنتاجات والتوصيات**

- "أسلوب الاشتغال لا يستجمع شروط الباب النحوي، فقد ضمت مسائله أكثر من حكم إعرابي (الرفع، والنصب)، وأكثر من موقع إعرابي (المبتدأ، والمفعول به) فغدا بابا غير جامع مانع، يحمل في طياته أكثر من باب.
- إلغاء "الاشتغال" كباب مستقل في النحو، وتتوزع فروع "أسلوب الاشتغال" بين باب المبتدأ، في مسائل الرفع وترجيح الرفع، وباب المفعول به في حالة النصب وترجيح النصب.
- عند غياب القرائن الدالة على الابتداء، والقرائن الدالة على المفعولية، فالحالتين سواء إن شئت الرفع على أنه مبتدأ، وإن شئت النصب على أنه مفعول به مقدم.
- يمكننا أن نتناول هذا الأسلوب بالمعاني البلاغية في التقديم والتأخير؛ فمدار الاشتغال كلّه حول الاسم المتقدم، وفي التقديم مزيدًا من الاهتمام لهذا العنصر المتقدم.
- إعادة النظر في تبويب النحو العربي لا تقتصر على "باب الاشتغال فحسب، بل هناك أبواب أخرى تستدعي المراجعة والنظر فيها من جديد، وهذه دعوة للالتفات إلى هذه الأبواب وخصّها بالبحث والدراسة.

**قائمة المصادر والمراجع**

1- القرآن الكريم.

2- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة(ت215هـ/) معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.

3- الأشموني، علي نور الدين بن محمد(ت900هـ/1495م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت،1955م.

4- اشتية، حفظي حافظ، أسلوب الاشتغال في النحو العربي "نقد وبناء"، المجلّة الأردنيّة في اللغة العربيّة وآدابها، مج (8)، ع (1)، 2012م.

5- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(577هـ/1181م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت،1982م.

6- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن محمد(ت474هـ) دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

7- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت392هـ/1001م) اللمع في العربيّة، د.ط، تحقيق: سميح أبو مغلي، عمان، دار مجدلاوي للنشر،1988م.

8- ابن الحاجب، الكافية في علم النحو، تحقيق حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، ط1، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض،1993م.

9- حسّان، تمّام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.

10- حسن، عباس، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، القاهرة، 199

11- حفظي حافظ اشتية، أسلوب الاشتغال في النحو العربي "نقد وبناء"، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، مجلد8، عدد1، 2012م.

12- الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن(ت688هـ/1289م) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمّد بن إبراهيم الحفظي، ط1، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، الرياض،1993م.

13- الزبيدي، محمد مرتضى(ت)تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو وآخرين سلسة التراث العربي، 1997م.

14- الزبيدي، أبو بكر محمّد، 1975من(ت379هـ/989م) الواضح في علم العربيّة، تحقيق: أمين علي السيّد، د.ط، دار المعارف، القاهرة، 1975.

15- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ/948م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط3، دار النفائس، بيروت، 1979م.

16- الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ/948م) الجمل في النحو، تحقيق: ابن أبي الشنب، د.ط، خزانة الكتب، الجزائر، 1926م.

17- السامرائي، إبراهيم، في النحو العربي، نقد وبناء دار صادر، بيروت، 1968م.

18- ابن السرّاج، محمد بن سهل(ت316هـ/928م) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت،1996م.

19- سيبويه، عمرو بن عثمان(ت180هـ/796) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، مكتبة، الخانجي،القاهرة، 1988م.
20- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ/1505م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
21- صالح، فاضل، أسلوب الاشتغال ووظيفته في أداء المعنى، مجلة الآداب، جامعة بغداد، مج(1)، ع(21)، 1977.
22- ضيف، شوقي تجديد النحو، ط5، دار المعارف، القاهرة، 2003م
23- ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، 1990م.
24- العرجا، جهاد يوسف، ظاهرة الاشتغال في العربيّة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنيّة، 1991م.
25- ابن عصفور، علي بن مؤمن(669هـ/1270م) المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، د.ن، 1972م.
26- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله(ت769هـ/1367م) شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1980م.
27- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت207هـ/822م) معاني القرآن، ط3، عالم الكتب، بيروت،1983م.
26– اللّبدّي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان، بيروت، 1985م.
27- المبرّد، محمد بن يزيد(ت285هـ/898م) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية: لجنة إحياء التراث، القاهرة،1994.
28- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2004م
29- عبد المجيد، محمد محي الدين، السبكي، ومحمد عبد اللطيف المختار من صحاح اللغة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1934م.
30- ابن مَضَاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي، (ت: 592هـ)، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1974م.
31- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، د.ت، دار الآفاق، القاهرة، 2003م،
32- الملخ، حسن، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط1، 2007م.
33- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف(ت761هـ/1359م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ت، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 1989.
34- ابن يعيش، يعيش بن علي(ت643هـ/1245م) شرح المفصل، د.ت، نشر إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة1980.

**List of sources and references**

1- The Holy Quran.
2- Al-Akhfash, Abu Al-Hasan Saeed bin Masada (d. 215 AH /) Meanings of the Qur'an, investigation: Huda Mahmoud Qara'a, 1st edition, Al-Khanji Library, Cairo, 1990 AD.

3- Al-Ashmouni, Ali Nur al-Din Ibn Muhammad (d. 900 AH / 1495 AD), Al-Ashmouni's explanation of the Alfiya of Ibn Malik, "The Path of the Traveler to the Alfiya of Ibn Malik," investigated by Muhammad Muhiy al-Din Abd al-Hamid, 1st edition, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1955 AD.
4- Shtayyeh, Hefzy Hafez, The Method of Employment in Arabic Grammar "Critique and Construction", The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature, Volume (8), p. (1), 2012 AD.
5- Abu Al-Barakat Al-Anbari, Abd al-Rahman bin Muhammad (577 AH / 1181 AD), fairness in matters of disagreement between the Basri and Kufian grammarians, investigated by Muhammad Mohiuddin Abd al-Hamid, d.t., Al-Asriyyah Library, Beirut, 1982 AD.
6- Al-Jurjani, Abu Bakr Abdul-Qaher bin Muhammad (d. 474 AH), Evidence of Miracles, investigation by Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Khanji Library, Cairo.
7- Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman (d. 392 AH / 1001 AD), Al-Lumma fi Al-Arabiya, Dr. I, investigation: Samih Abu Mughli, Amman, Dar Majdalawi for Publishing, 1988 AD.
8- Ibn Al-Hajib, Al-Kafiya fi Al-Ilm Al-Nahwah, investigation by Hassan bin Muhammad bin Ibrahim Al-Hafzi, 1st edition, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, 1993 AD.
9- Hassan, Tammam, The Arabic language, its meaning and structure, Dr. I, House of Culture, Casablanca, 1994.
10- Hassan, Abbas, Al-Nahw Al-Wafi, 3rd edition, Dar Al-Maarif, Cairo, 199
10- Hassan, Abbas, Al-Nahw Al-Wafi, 3rd edition, Dar Al-Maarif, Cairo, 199
11- Hefzy Hafez Shtayyeh, The Method of Working in Arabic Grammar "Critique and Building", The Jordanian Journal of Arabic Language and Literature, Mu'tah University, Volume 8, Number 1, 2012 AD.
12- Al-Radi Al-Astrabadhi, Muhammad bin Al-Hassan (d. 688 AH / 1289 AD), Al-Radi's explanation of Kafia Ibn Al-Hajib, investigation by Hassan bin Muhammad bin Ibrahim Al-Hafzi, 1st edition, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, 1993 AD.
13- Al-Zubaidi, Muhammad Mortada (T) The Crown of the Bride from Jawaher Al-Qamous, investigation: Abdel Fattah Al-Helou and others, The Arab Heritage Series, 1997 AD.
14- Al-Zubaidi, Abu Bakr Muhammad, 1975 from (d. 379 AH / 989 AD) Al-Wafid fi Al-Ilm Al-Arabiya, investigation: Amin Ali Al-Sayed, Dr. I, Dar Al-Maarif, Cairo, 1975.
15- Al-Zajji Abd al-Rahman bin Ishaq (d. 337 AH / 948 CE), the clarification of the ills of grammar, investigated by Mazen Al-Mubarak, 3rd edition, Dar Al-Nafa'is, Beirut, 1979 AD.
16- Al-Zajji Abd al-Rahman bin Ishaq (d. 337 AH / 948 AD), Al-Jamal in Grammar, investigation: Ibn Abi Al-Shanab, d.i., Book Treasury, Algeria, 1926 AD.
17- Al-Samarrai, Ibrahim, In Arabic Grammar, Criticism and Construction, Dar Sader, Beirut, 1968 AD.
18- Ibn al-Sarraj, Muhammad ibn Sahl (d. 316 AH / 928 CE), The Fundamentals of Grammar, investigated by Abd al-Hussein al-Fatli, 3rd edition, Al-Risala Foundation, Beirut, 1996 AD.
19- Sibawayh, Amr bin Othman (d. 180 AH / 796), the book, investigated by Abd al-Salam Haroun, 3rd edition, Library, Al-Khanji, Cairo, 1988 AD.

20- Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH / 1505 CE), Hema al-Hawame' in explaining the collection of mosques, investigation: Ahmed Shams al-Din, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1998 AD.
21- Salih, Fadel, The method of work and its function in performing the meaning, Journal of Arts, University of Baghdad, Vol. (1), p. (21), 1977.
22- Dhaif, Shawqi Renewal of Syntax, 5th Edition, Dar Al-Maarif, Cairo, 2003
23- Dhaif, Shawky, Facilitating Educational Grammar, Ancient and Modern, with an Approach to Renewing It, Dar Al-Maaref, Cairo, 1990.
24- Al-Arja, Jihad Youssef, The Phenomenon of Employment in Arabic, Master Thesis, University of Jordan, 1991.
25- Ibn Asfour, Ali bin Moamen (669 AH / 1270 AD), al-Muqrab, investigated by Ahmed Abd al-Sattar al-Jawari and Abd Allah al-Jubouri, 1st edition, Dr. N, 1972 AD.
26- Ibn Aqeel, Bahaa al-Din Abdullah (d. 769 AH / 1367 CE) Explanation of Ibn Aqil, investigation: Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, 20th edition, Dar al-Turath, Cairo, 1980 AD.
27- Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid (d. 285 AH / 898 AD), the brief, investigation by Muhammad Abd al-Khaliq Azimah, 3rd Edition, The Supreme Council for Islamic Affairs: Heritage Revival Committee, Cairo, 1994.
28- The Arabic Language Academy, Al-Mu'jam Al-Waseet, 4th Edition, Al-Shorouk International Library, Cairo, 2004 AD
29- Abd al-Majid, Muhammad Mohi al-Din, al-Sobki, and Muhammad Abd al-Latif al-Mukhtar from Sihah al-Lughah, The Great Commercial Library, Egypt, 1934 AD.
30- Ibn Mada', Abu al-Abbas Ahmad bin Abd al-Rahman al-Lakhmi al-Qurtubi, (T: 592 AH), The Response to the Grammarians, T: Shawqi Dhaif, 2nd edition, Dar al-Ma'arif, Cairo, 1974 AD.
31- Mustafa, Ibrahim, Revival of Grammar, Dr. T, Dar Al-Afaq, Cairo, 2003 AD,
32- Al-Malakh, Hassan, Linguistic Visions in the Theory of Arabic Grammar, Dar Al-Shorouk, Amman, 1st edition, 2007 AD.
33- Ibn Hisham, Jamal al-Din Ibn Yusuf (d. 761 AH / 1359 AD) explained the paths to the millennium of Ibn Malik, investigation by Muhammad Mohi al-Din Abd al-Hamid, d.t., Modern Library, Sidon, Beirut 1989.
34- Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali (d. 643 AH / 1245 A.D.), Sharh al-Mufassal, Dr. T., published by the Muniriyah Printing Department, Cairo 1980.